مجلس التعاون

لبنى القاسمي تدعو رؤوس الأموال إلى الاستثمار في فلسطين

أبوظبي/ وام:

أكدت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة التجارة الخارجية دعم دولة الإمارات الدائم للقضايا التنموية للشعب الفلسطيني.

ولفتت معاليها خلال اللقاء التحضيري والترويجي الذي عقد مساء أمس الأول في أبوظبي حول مؤتمر <<فلسطين للاستثمار>> المقرر عقده في مدينة بيت لحم الفلسطينية خلال شهر مايو المقبل إلى أن دولة الإمارات كانت سباقة في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني والتي بلغت في جانبها المالي حوالي 808 ملايين دولار خلال الفترة من 1994 الى 2006.

ودعت رؤوس الأموال العربية والإسلامية والأجنبية للاستثمار في فلسطين أكثر من أي وقت مضى من أجل بناء اقتصاد وطني فلسطيني جديد بعيدا عن التبعية والتشويه والاحتكار والاستغلال.

وأشارت معاليها إلى أن مئات المشاريع المدروسة والمجدية تنتظر من يقوم بها وقد أثبتت التجارب العملية تحقيق قصص نجاحات مبهرة في الأراضي الفلسطينية بجهد عبر إقامة مشايع صناعية وزراعية وسياحية وإنشائية.

وأوضحت معاليها أن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة <<حفظه الله>> أمر مؤخراً بتحويل 50 مليون دولار للموازنة الفلسطينية وذلك في إطار تفعيل التزام دولة الإمارات الذي أعلنته في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في شهر ديسمبر الماضي في باريس فيما وجه سموه كذلك بتخصيص مبلغ 250 مليون دولار لتمويل عدد من المشاريع في الأراضي الفلسطينية على مدى ثلاث سنوات.

ونوهت معاليها بإعلان سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية مشاركة دولة الإمارات بمؤتمر <<فلسطين للاستثمار>> على المستويين الرسمي والخاص.

وقالت إن هذه المشاركة تأتي استمراراً لدعم دولة الإمارات للقضايا التنموية للشعب الفلسطيني.

حضر اللقاء مبعوث اللجنة الرباعية الدولية توني بلير ومعالي محمد كمال حسونة وزير الاقتصاد الفلسطيني وخلود دعيبس وزيرة السياحة في الحكومة الفلسطينية إلى جانب 50 شخصية إماراتية وعربية من فلسطينيي المهجر ورجال الأعمال وممثلي الصناديق الاستثمارية والمؤسسات الحكومية وكبار المستثمرين والاقتصاديين العرب والأجانب في دولة الإمارات.

وأشارت معالي الشيخة لبنى القاسمي إلى الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تتمتع بها دولة فلسطين في القطاعات الاقتصادية الواعدة مؤكدة أهمية دراسة هذه الفرص الاستثمارية المحتملة للنهوض بالوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية رغم الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها فلسطين ما يساعد على بناء شبكة علاقات عربية وإقليمية ودولية على مستوى المستثمرين من خلال أعمال مؤتمر <<فلسطين للاستثمار>>.

وأعربت معاليها عن أملها أن يدفع مؤتمر <<فلسطين للاستثمار>> الجهود التي تبذل لتحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من خلال استغلال الفرص الاستثمارية ودعم العملية التنموية وتطويرها والاعتماد عليها.

وحثت معاليها رجال الأعمال إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الغنية في فلسطين واستغلالها بما يحقق المصالح المشتركة للطرفين.

لبنى القاسمي

أضواء

على هامش مؤتمر الحوار الوطني الثاني

إن مؤتمر الحوار الوطني الثاني، الذي افتتح تحت شعار: (الثوابت الوطنية فوق الانتماءات الطائفية) يوم 29 مارس 2008م بفندق كراون بلازا يستحق الدعم والمساندة.. بقدر ما جاءت مساعي الجمعيات السياسية الحثيثة من أجل إنجاح هذا المؤتمر، وعلى رأسها (جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي) التي ترأست اللجنة التنسيقية، مبعث فخر واعتزاز الجميع. ولعل ما طرح من المشاركين من مختلف الجمعيات السياسية والحقوقية والمدنية والشخصيات الوطنية من كلمات ومداخلات وورش وتعليقات ووجهات نظر حول تماسك اللحمة الوطنية، ودحر الطائفية، وتجسير الوحدة الوطنية، ومناهضة المذهبية، ومكافحة الاصطفافات الطائفية، قد عكست طموحات الشعب وترجمت أحلامه وأمانيه..

عبدالرحمن أحمد عثمان

أضف الى ذلك دعوة المشاركين إلى نبذ مظاهر التمييز ومراعاة التعددية الطائفية والاجتماعية في وحدتها وفي ظل روافد الحياة الحرة والعيش المشترك الكريم «بروح التسامح وقيم الديمقراطية» هي دعوة حضارية تجاوزت الصورة النمطية ذات البعد الواحد، بنبلها الانساني وقدسيتها الوطنية.. مثلما طالب المشاركون الدولة بتعزيز مفاهيم المواطنة على كفتي ميزان العدالة في الحقوق والواجبات من دون تفرقة ولا تمييز.. بحسب تأكيداتهم المطالبة برفع سقف الحريات لمؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها (السلطة التشريعية). بادئ ذي بدء يفخر الجميع سواء داخل المؤتمر أو خارجه بما استجلى به واقع مؤتمر الحوار الوطني الثاني من أفكار واراء وطنية للانتماءات التقدمية المستنيرة، واعطائها النتائج الخالصة حول محاور المؤتمر، وما تمخض عن طرح وجهات النظر لاصحابها المناضلين الذين امتلكوا روح الشجاعة الادبية وثوابت المواقف المبدئية.. ولكن أيا كانت النتائج بهذا الشأن، فإن اسئلة عديدة بالغة الاهمية تتماثل للأذهان.. هل خرج المؤتمر الوطني الثاني بنتائج واقعية ملموسة وخاصة ان المؤتمرين أعلنوا تقديم التوصيات فيما بعد؟ وهل ترجمت مختلف الورش والخطابات والكلمات حول الوحدة الوطنية من قبل الجهات الرسمية والجهات الشعبية على حد سواء الى واقع عملي على صعيد الممارسة والتطبيق؟ ما مدى مصداقية الشعارات الرسمية المتمثلة في السلطة التنفيذية، والشعارات الشعبية المتمثلة في المعارضة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها السلطة التشريعية حول حق المواطنة المتكافئة في الثواب والعقاب والحقوق والواجبات، وازاء محاربة الاصطفافات الطائفية والنعرات المذهبية والعرقية؟ وما مدى تأكيدات بعض المؤتمرين بقول أحدهم: «ان الطائفية خط أحمر يجب عدم الاقتراب منه»؟.. هذه الاسئلة وغيرها تكمن أجوبتها في واقع الامر في جوهر واقع الجمعيات الدينية، بقدر ما تبرز تداعيات هذه الاجوبة وحقائقها في سياسة السلطة التنفيذية.. وما يتمخض عن تلك الاجوبة بكشفها موطن الخلل والثغرات، ومواطن النواقص والسلبيات. لعل القول يبقى صحيحا بهذا الصدد هو إذا أرادت (الجمعيات الدينية) تطبيق محاور مؤتمر الحوار الوطني الثاني حول «المجتمع المدني والوحدة الوطنية والاعلام والوحدة وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للطائفية ومحور الطائفية والمواطنة».. فإنه يجب على تيار الاسلام السياسي ان يتخلى وينبذ معايير الانتماء ذي البعد الواحد، وذي الطائفة الواحدة، وذي الاصطفافات المذهبية، وذي صبغة الانتماءات الطائفية.. هذه الابعاد كافة تنصهر معالمها ومفاهيمها وتداعياتها في بوتقة الجمعيات الدينية لقوى تيار الاسلام السياسي (الوفاق والاصالة والمنبر الاسلامي والعمل الاسلامي والتوعية الاسلامية)، التي جميعها اعتمدت الولاء المذهبي على حساب الانتماء الوطني.. والطائفة على حساب الامة.. والمذهبية على حساب المواطنة.. وتبني مفهوم أيديولوجية العقيدة على حساب مبدأ التعددية السياسية.. بحسب ما مزجت هذه القوى الاسلامية السياسة بأجندة خطابها الديني.. وبالتالي أفرزت تلك الاجندة لخطاب تيار الاسلام السياسي برلمانا اسلاميا اتسمت تركيبته بطائلة الاصطفافات الطائفية، واقترنت تشكيلته بالتفتيتات المذهبية.. وبقدر ما تظل تلك الابعاد السالفة الذكر والملازمة لتيار الاسلام السياسي، فإن (تلك الابعاد) تظل بطبيعة الحال نقيضة لمحاور المؤتمر الوطني الثاني. غني عن البيان انه بقدر ما يتعثر تيار الاسلام السياسي بممارساته وبأجندة خطابه الديني نحو العديد من الثغرات والعثرات.. ولعل أهمها الاشكاليات الدستورية، وما يتمخض عن مطالبات الجمعيات السياسية بالتعديلات الدستورية من خلال التوازن ما بين (الجوانب السياسية والجوانب القانونية)، وفي عدم فصل هذين البعدين (السياسي والقانوني) عن بعضهما بعضا.. وكذلك قانون الجمعيات السياسية وقانون التجمعات والمسيرات، ولعل قانون النقابات العمالية في القطاع الحكومي هو الآخر محظور وبعيد عن التطبيق، بقدر غياب قانون الاحوال الشخصية المتقدم والعصري والمستنير. ولعل ثمة بروتوكولا دوليا لم توقعه مملكة البحرين.. صحيح ان مملكة البحرين قد وقعت العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.. ولكن يبقى الصحيح أيضا ان السلطة التنفيذية قد تحفظت على التوقيع الاختياري على البروتوكول للعهد الدولي، وبما جاء في (مادته الاولى) التي تقول: «تقر كل دولة طرف في هذه الاتفاقية تصبح طرفا في البروتوكول الحالي باختصاص في تسلم ودراسة تبليغات الافراد الخاضعين لولايتها الذين يدعون انهم ضحايا انتهاك تلك الدولة الطرف لأي من الحقوق المبينة في الاتفاقية». في نهاية المطاف يمكن القول: ان ما هدف اليه المؤتمرون ويهدفون خلال المؤتمر الوطني الثاني، وخاصة منهم المستنيرين من الانتماءات الوطنية التقدمية والديمقراطية هو وجود ديمقراطية حقيقية، واصلاحات عامة تنسجم وطموحات وأهداف الشعب البحريني بمستوى تضحياته ونضالاته، وحريات سياسية واجتماعية ومدنية تتماشى وحقوق الانسان.. ولعل هذه الديمقراطية الحقيقية بمختلف أبعادها، فإنها تمثل روافد الوحدة الوطنية، وتجسد حق المواطنة، بمكانة المواطن الاعتبارية بمقاييس الحقوق والواجبات، بقدر ما تكافح الطائفية، وتناهض المذهبية، وتحارب الفساد بجميع صوره وأشكاله.. وبحسب ما تمثل هذه الديمقراطية عن مبدأ التعددية الحزبية، وسعيها إلى فصل الدين عن السياسة وفصل الدين عن الدولة.. مثلما تعكس مفاهيمها وحقائقها النهوض بالتعليم والصحة والاسكان والعدالة الاجتماعية.. والسعي الى تربية الاجيال المتعاقبة واعدادها وتثقيفها من خلال تدريس طلاب وطالبات المدارس والجامعات التربية الوطنية والثقافة الدستورية والقانونية وتاريخ البحرين السياسي والنضالي، وتدريس مادة حقوق الانسان، وما يتمخض عن اشاعة ثقافة ومفاهيم حقوق الانسان في البيئات التعليمية والتربوية والمجتمعية والاعلامية والسياسية من خلال (حق المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات المصيرية كافة).. ليس هذا فحسب ولكن استطاعة هذا الانسان.. هذا الوطن.. التبوؤ بإنجازاته ونتاجاته وابداعاته، والتألق بتضحياته ونضالاته وعطاءاته على الصعد كافة، بمستوى مكتسبات وتضحيات الامم المتطورة على صعيد مختلف الميادين وشتى المجالات.

عن/ صحيفة (أخبار الخليج) البحرينية

العطية يؤكد سعي دول التعاون الخليجي إلى تفعيل ما تم من مراحل تكاملية بينها

المنامة/بنا:

أكد الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية سعي دول مجلس التعاون الى تعميق وتفعيل ما تم من مراحل تكاملية بينها وهو ما تجسده في الوقت الحاضر السوق الخليجية المشتركة وكذا استكمال الخطوات المتقدمة الاخرى من التكامل مثل الاتحاد النقدي وتوحيد العملة لتكون دول المجلس بذلك مجموعة اقتصادية وسياسية ذات وزن اقليمي ودولي.

وتحدث العطية في مداخلة خلال الجلسة المسائية التي عقدها منتدى الدوحة الثامن للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة أمس عن السوق الخليجية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقليمي والتعاون الدولي حيث يوفر النمو الاقتصادي المتسارع الذي تمر به دول المجلس فرصا غير مسبوقة للمستثمرين من دول المجلس وخارجها معربا عن اعتقاده ان انطلاقة السوق الخليجية المشتركة في هذه المرحلة ستعزز سبل الاستفادة من تلك الفرص. وأشار الى ان التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء يعتبر احد الاهداف الرئيسية التي نص عليها النظام السياسي لمجلس التعاون باعتبار انها خطوة رئيسية في مسيرة هذا التكامل بعد انجاز منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي وكذلك تبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة مثل قوانين الجمارك ومكافحة الاغراق وسياسات التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

واستعرض العطية مسارات السوق الخليجية المشتركة التي ترتكز على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي وتقوم على مبدأ اساسي وهو ان يتمتع مواطنو دول المجلس بالمعاملة الوطنية في اي دولة من الدول الاعضاء بحيث تتوفر لهم جميع المزايا التي تمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية. ونوه ان السوق الخليجية المشتركة تشمل 10 مسارات حددتها الاتفاقية الاقتصادية هي التنقل والاقامة والعمل في القطاعات الحكومية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وممارسة المهن والحرف ومزاولة جميع الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار وتنقل رؤوس الاموال والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الاسهم وتأسيس الشركات والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. كما استعرض العطية في مداخله خطوات تنفيذ السوق الخليجية المشتركة والمتابعة والتقييم بما في ذلك استكمال اصدار الادوات التشريعية والقانونية داخل كل دولة لمجمل مسارات السوق مشيرا الى ان معظم قطاعات الامانة العامة تقوم بمتابعة سير العمل في مجالات السوق ونشر المعلومات اولا بأول وكذا استطلاع مرئيات مواطني دول المجلس والجهات المخولة عن سير العمل في السوق ومعرفة اي صعوبات تعترض التنفيذ. ولفت الى ان لجنة السوق الخليجية المشتركة المشكلة من وزارات الاختصاص في الدول الاعضاء تقوم بالتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسوق وتنظر في اي اقتراحات او قضايا يتم اثارتها والعمل على حلها ورفعها الى لجنة وزراء المالية والاقتصاد التي اناط بها المجلس الاعلى مهمة متابعة العمل في السوق المشتركة.

وقال الامين العام لمجلس التعاون انه الى جانب هذه الاليات يجري حاليا العمل على تشكيل هيئة قضائية للنظر في اى قضايا لا يتم البت فيها موضحا ان السوق الخليجية المشتركة تهدف الى تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول المجلس وللشركات والمؤسسات الخليجية وللمستثمر الخليجي والاجنبي فيما يعتبر تعزيز الاستثمارات احد اهم ما تهدف اليه، مشيرا الى انه بالاضافة الى تحسين المناخ الاستثماري فانها تستهدف كذلك تسهيل التبادل التجاري. وبين ان خطوات التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون يسرت مفاوضات التجارة الحرة مع معظم الشركاء التجاريين لدول المجلس وتوقع ان يتم قريبا التوقيع على اتفاقيات بهذا الشأن مع الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاول لدول المجلس وكذلك سنغافورة وغيرهما.

وتحدث العطية عن المزايا التى توفرها السوق الخليجية المشتركة لقطاعات التعليم والصحة والعمل والاتحاد النقدي مؤكدا ان قيام الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة مرحلة تكاملية متقدمة تتوج خطوات التكامل الاقتصادي.

وتطرق الامين العام لمجلس التعاون في مداخلته كذلك الى العلاقة بين التكامل الاقتصادي والاصلاح السياسي في دول المجلس وقال ان هذه العملية تسير جنبا الى جنب حيث اصبح من المسلمات ان يرتكز تحقيق التنمية وتعزيز الامن على الاصلاح القائم على بناء الديمقراطية ومن هنا كان توجه دول المجلس في السنوات الاخيرة الى بناء مؤسسات تساعد على ضمان حقوق الانسان الاساسية وتعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة في الواجبات والحقوق.

واستشهد في ذلك ببعض الامثلة مثل اصدار نظم اساسية للحكم وبتبني دساتير جديدة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتعزز من المشاركة السياسية للمواطنين لافتا في هذا السياق الى عملية التحول من مجالس نيابية معينة الى مجالس منتخبة في دول التعاون وفقا لانتخابات تم او سيتم تنظيمها مشيرا الى ان منطقة الخليج العربي تشهد اشكالا متعددة من المجالس النيابية في الوقت الذي تأخذ فيه جميع دول مجلس التعاون بمبدأ انتخاب اعضاء المجالس البلدية اما بصفة جزئية واما بصفة كلية.

كما تطرق العطية الى عملية تمكين دور المرأة الخليجية في الدولة والمجتمع حيث لا تفرق دساتير وقوانين دول المجلس بين المرأة والرجل في حق الترشيح والانتخاب لعضوية المجالس النيابية والبلدية منوها ان عددا من النساء في كل من البحرين والامارات وسلطنة عمان وصل الى البرلمان. وحول حقوق الانسان قال العطية ان دول مجلس التعاون وعن قناعة تامة تشاطر العالم المتحضر الاحترام الكامل لقيم حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية وتعمل على نشرها من دون انتقائية مع المجتمع الدولي مع تأكيد عدم استخدام هذا الهدف النبيل لتحقيق مكاسب سياسية او اقتصادية والاخذ بعين الاعتبار التميز الحضاري والديني والتاريخي والسياسي وخصوصية كل ثقافة في اطار المبادئ الدولية لحقوق الانسان.

وشدد على ان الاصلاحات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين في الواجبات والحقوق وتعزيز دور المرأة في التنمية تشكل كلها روافد لا غنى عنها في تلك الخطوات التكاملية.

مباحثات سعودية ـ هندية لبحث التعاون والقضايا الإقليمية والدولية

الرياض / واس:

تشهد العاصمة الرياض، يوم السبت ، مباحثات سعودية ـ هندية، حيث يقوم وزير الشؤون الخارجية الهندي برانب موكارجي، بزيارة رسمية تستمر ليومين، على رأس وفد رفيع المستوى، يضم نائبه والمبعوث الخاص لرئيس الوزراء إلى غرب آسيا وعملية السلام للشرق الأوسط.

وتأتي زيارة المسؤول الهندي الرفيع للسعودية، بعد أقل من شهرين، من زيارة قام بها الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، والذي زار الهند في فبراير الماضي.

وبحسب بيان للسفارة الهندية في الرياض، فإن وزير خارجية نيودلهي سيقوم بمقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، والأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد السعودي، والأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، ونظيره السعودي الأمير سعود الفيصل.

وقال ام أو اتش فاروق السفير الهندي في الرياض للصحافيين أمس إن زيارة وزير الخارجية الهندي، تهدف لتعزيز العلاقات الثنائية بين الرياض ونيودلهي إلى «مدى أبعد»، مضيفا أنها تأتي استمرارية للعلاقات والتبادلات الرفيعة المستوى بين البلدين. وفي رده على سؤال لـ«الشرق الأوسط»، حول ما إذا كانت هذه الزيارة ستمهد لاتفاقيات تعاون بين البلدين، قال فاروق إن هناك إمكانية في هذه الزيارة للتفاهم حول أي اتفاقيات. لكنه أكد أن الزيارة الحالية لوزير خارجية بلاده لن تشهد توقيع أي اتفاقية.

وستبحث النقاشات التي ستجري بين وزير الخارجية الهندي والمسؤولين السعوديين، في القضايا ذات المصلحة الثنائية وطرق تعزيز العلاقات والأوجه الاقتصادية والتجارية والأمور ذات الاهتمام المشترك والمستجدات على المستوى الإقليمي والدولي.

وأكد السفير الهندي لدى السعودية أمس، التزام بلاده بالمشاركة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وهو ما سيكون محل نقاش مع المسؤولين السعوديين، عبر المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الهندي لغرب آسيا وعملية السلام للشرق الأوسط، والذي سيكون من ضمن أعضاء الوفد الهندي الزائر للسعودية.

قطر تؤكد مشاركتها في معرض اكسبو شنغهاى 2010

المعرض يدعم التبادل التجاري والاستثماري العالمي

الدوحة / متابعات:

تشارك دولة قطر بجناح وطني في معرض اكسبو الدولي الذي يقام في مدينة شنغهاي الصينية في عام 2010 والذي يهدف الى تشجيع التبادل التجاري والاستثماري والاقتصادي بين دول العالم ودعم المسيرة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية للدول.

يقام المعرض تحت شعار «مدينة أفضل، حياة أفضل»، والمحاور الفرعية هي: دمج الثقافات المتنوعة في المدينة، الرخاء الاقتصادي في المدينة، ابتكارات العلم والتكنولوجيا في المدينة، اعادة تشكيل المجتمعات المحلية في المدينة- التفاعل بين المدينة والريف.

وصرح السيد سعود جاسم الجفيري - مدير ادارة الشؤون الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتجارة ورئيس اللجنة المنظمة للاشراف على اعمال مشاركة دولة قطر في المعرض الدولي اكسبو شنغهاي 2010 والتي تضم عددا من الممثلين للجهات المعنية المختلفة بالدولة، بأن اللجنة عقدت عددا من الاجتماعات لبحث ترتيبات مشاركة دولة قطر في هذا الحدث الأضخم من نوعه في تاريخ معارض اكسبو، مشيرا إلى اهتمام اللجنة بالاعداد المبكر لخطط تصميم وتنفيذ جناح دولة قطر في اكسبو شنغهاي 2010 الدولي الذي سيقام في مدينة شنغهاي الصينية.

كما أكد ان مشاركة دولة قطر في معرض اكسبو شنغهاي 2010 تعكس الحرص الكبير على أهمية وجود الدولة وابراز منجزاتها الاقتصادية والحضارية والثقافية في هذا الحدث الدولي الكبير الذي سيستقطب اكثر من 70 مليون زائر من مختلف دول العالم خلال فترة اقامة المعرض التي تبدأ من مطلع مايو وحتى 31 أكتوبر من عام 2010. وتأتي مشاركة دولة قطر في المعرض أيضا وسط توقعات بمشاركة أكثر من 200 دولة وتكتلات اقليمية ومنظمات دولية في فعاليات المعرض التي تستمر لمدة 184 يوما وتقام لأول مرة في دولة نامية.

«دبي العالمية» تدرس إنشاء معهد دولي في إدارة الموانئ البحرية

دبي/ وام:

كشف محمد المعلم نائب الرئيس الأول المدير العام لمؤسسة موانئ دبي العالمية أن المؤسسة بصدد إنشاء معهد متخصص في إدارة الموانئ البحرية لاستقطاب خريجي الثانوية العامة من المواطنين وغيرهم للحصول على مؤهل عال متخصص في إدارة الموانئ البحرية التي تديرها المؤسسة حول العالم وببلغ عددها حالياً 43 ميناءً.

وتوقع المعلم أن يكون المعهد جاهزاً لاستقبال الدارسين خلال عامين، موضحاً أن المعهد سيكون معترفاً به من وزارة التعليم العالي بهدف جذب الكوادر البشرية الوطنية المتخصصة في هذا المجال للمشاركة في إدارة موانئ المؤسسة حول العالم والذي يعمل بها حالياً 30 ألف موظف. وقال نائب الرئيس الأول لدبي العالمية في تصريحات لـ «البيان الاقتصادي» انه سيتم استقطاب كوادر علمية عالمية للتدريس في المعهد تمهيداً لجعله معهداً دولياً متخصصاً في إدارة الموانئ البحرية.

ولفت إلى أننا نفتقد إلى وجود تخصص الإدارة البحرية في معهدنا وجامعتنا ولذلك نضطر إلى ابتعاث الطلاب إلى الخارج وخاصة في مصر والمملكة المتحدة للدراسة التي تستغرق 7 سنوات. وفي السياق ذاته أشار المعلم إلى أن دبي المؤسسة تضع ضمن استراتيجيتها إشراك القوى الوطنية العاملة في مسيرة النمو التي تحققها والتوسع الكبير في حجم أعمالها على الصعيدين المحلي والدولي في مختلف القطاعات الاستثمارية والاعتماد على الكوادر الوطنية، مؤكداً أن موضوع التوطين بالنسبة لكافة شركات دبي العالمية يحتل الأولوية القصوى.

وكشف محمد المعلم أن نسبة التوطين الحالية في وظائف الإدارة العليا بدبي العالمية تبلغ 58 بالمئة، حيث يبلغ عدد المواطنين الذين يشغلون المناصب العليا 105 مواطنين من بين 181 موظفاً، فيما بلغت نسبة التوطين في وظائف الإدارة الوسطى 45 بالمئة، حيث يشغل 241 مواطناً تلك الوظائف من بين 536 موظفاً. كما يعمل نحو 166 مواطناً في إدارة الصيانة والعمليات.

وذكر أن دبي العالمية تسعى إلى توطين وظائف الإدارة العليا لتصل إلى 100 بالمئة خلال السنوات الثلاث المقبلة. ويبلغ عدد العاملين في شركات دبي العالمية في الإمارات 6300 موظف من بينهم 512 مواطناً. وأضاف المعلم أن لدى المؤسسة حالياً 88 متدرباً في مجالات عديدة سواء في العمليات أو الصيانة والشؤون المالية.

ويقول نائب الرئيس الأول المدير العام ان لدينا اتفاقيات وتعاون وتنسيق مع الجهات المعنية بتوظيف المواطنين علاوة على الجامعات التي نستقطب منها الطلاب المتفوقين والراغبين في العمل لدى موانئ دبي العالمية ويتم ذلك من خلال برنامج «تأهيل» في الكليات الجامعية الذي يعد حلقة الوصل بين الجامعات والمؤسسات الوطنية.

ويعلن أن الباب مفتوح أمام حملة شهادات الدبلوم العالي والبكالوريوس للعمل في مجالات متنوعة مثل الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والمالية والتقنية وعمليات محطات الحاويات والمشتريات والأقسام التجارية التي تتألف من التسويق والمبيعات وخدمة العملاء، وتشجيع حملة الشهادات الثانوية للعمل في أقسامها الفنية وعمليات محطات الحاويات والشحن العام والتوثيق والعمليات البحرية.

ويشرح محمد المعلم أنه سيتم تزويد خريجي الكليات والمدارس الثانوية بالتدريب الهيكلي وخطط التطوير بناءً على مستواهم التعليمي ومجالات اهتمامهم من خلال برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي. كما يخضع الموظف الذي يتم اختياره لاختبارات عملية ونفسية من الناحية الشخصية والمقومات السلوكية ليتماشى وطبيعة العمل داخل المؤسسة.

ويشير المعلم إلى وجود أكثر من 1000 فرصة عمل توفرها موانئ دبي العالمية ـ الإمارات في ميناء جبل علي خلال معرض الوظائف، وتتوزع فرص العمل ما بين أقسام العمليات والأعمال البحرية والهندسة والموارد البشرية والتسويق والمبيعات والمحاسبة وتقنية المعلومات وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي.

يذكر أنه في العام 2007 كان عدد المتدربين 20 بالمئة من إجمالي عدد المواطنين العاملين في ميناء جبل علي ونسعى إلى زيادة العدد إلى 30 بالمئة خلال العام الجاري، حيث سيلتحق 51 شخصاً إضافياً بالبرامج التدريبية.

دبي

متفرقات

عقد لبناء المرحلة الثانية من مجمع الأعمال لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية

الرياض/ واس:

وقعت شركة «إعمار المدينة الاقتصادية عقداً بقيمة 390 مليون ريال مع شركة «فريسينه العربية السعودية» لبناء المرحلة الثانية من مشروع مجمع الأعمال Business Park في قرية البيلسان، أول أحياء المنطقة السكنية داخل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية.

وتنص اتفاقية العقد التي وقعها في جدة كل من الرئيس التنفيذي لشركة "إعمار المدينة الاقتصادية فهد الرشيد، والمدير العام لشركة "فريسينه العربية السعودية" أمجد دمشقية، على تولي الشركة الأخيرة مسؤولية تصميم وبناء ثلاثة مبانٍ للوحدات المكتبية ودار حضانة لرعاية الأطفال ومطاعم ومحلات تجارية. وتمتد المرحلة الثانية من مشروع مجمع الأعمال على مساحة 66.744 متراً مربعاً، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذها في سبتمبر من العام المقبل 2009.

وكانت "إعمار المدينة الاقتصادية" قد وقعت في وقت سابق عقداً بلغت قيمته 348 مليون ريال مع شركة "فريسينه العربية السعودية" لبناء المرحلة الأولى من مشروع مجمع الأعمال والتي تشتمل على مبنيين للوحدات المكتبية وطابقين لمواقف السيارات تحت الأرض.

وستقوم الهيئة العامة للاستثمار، مزود الخدمات والتسهيلات لمشروع "مدينة الملك عبدالله الاقتصادية"، باستخدام أحد هذه المباني المكتبية بشكل كامل، في حين سيجري استخدام الآخر من قبل شركة "إعمار المدينة الاقتصادية" بشكل جزئي.

وقال الرشيد في بيان صحفي إن الشركة ستقوم بموجب الاتفاقية الجديدة على تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع باعتماد نفس معايير الجودة والاستفادة من أرقى الخبرات في مجال التصميم وعمليات البناء بما يعزز اهتمام المستثمرين بالمشروع.

ويتألف مجمع الأعمال من خمسة أبراج تمتد على مساحة 258 ألف متر مربع تم تصميمها بما ينسجم مع أفخم أنماط الحياة العصرية، وتزويدها بمجموعة من المرافق المتكاملة ومنها خدمات الإنترنت والاتصالات السريعة وغيرها بما يلبي كافة المتطلبات التي يتطلع إليها العملاء. كما سيشتمل المجمع على دار للحضانة، ومحال تجارية، ومطاعم متميزة.

وزير الصناعة والتجارة البحريني يؤكد حرص بلاده على تنمية العلاقات مع تايلند

المنامة/ بنا:

اكد وزير الصناعة والتجارة البحرينى الدكتور حسن عبدالله فخرو حرص مملكة البحرين على تنمية العلاقات مع تايلند والوصول إلى آفاق أرحب من التعاون والتنسيق المشترك.

وأشاد الوزير البحرينى خلال استقباله اليوم سوبات جترا توكرو سفير مملكة تايلاند لدى مملكة البحرين بالعلاقات البحرينية التايلندية وبالمستوى المتطور الذى وصلت اليه والذى هو نتاج لحرص متبادل بين البلدين وشعبيهما على تنمية هذه العلاقات والارتقاء بمستواها.

واشار الى أن الاشواط المتقدمة التى قطعها التعاون الاقتصادى بين البلدين أضحى موضع ارتياح وان كلا الجانبين يتطلعان لتطويره وتوسيع دائرة مجالاته.

وجرى خلال اللقاء بحث عدد من الموضوعات والسبل والاليات الكفيلة بمضاعفة التبادل التجارى بين البلدين الصديقين.

الاقتصاد القطري هو الأعلى في العالم

الدوحة/ متابعات:

قال سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة إن الاقتصاد القطري يشهد نموا هو الأعلى في العالم، متوقعا أن تصل معدلات نمو الناتج الإجمالي إلى «14٪»، وهو ما يعني أن قطر أثبتت أنها لاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي، وأن هذه المكانة تحققت خلال سنوات قليلة، وتعود إلى السياسة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين وحكومة وشعب قطر التي تشهد ازدهارا وتقدما في جميع المجالات.

وقال سعادته، في تصريحات صحفية أمس، على هامش مشاركته في تدشين بنك عودة، إن مشكلة ارتفاع أسعار النفط في العالم لا تتعلق بالإنتاج، وإنها ليست مسألة تزويد، وإنما ثمة إنتاج كاف. وعزا هذه المشكلة إلى سيطرة المضاربين على السوق، «وإن حصل أي نقص في الإنتاج فقد نرى طابورا طويلا من الشاحنات تنتظر تزويدها بالوقود في شتى أنحاء العالم».

وقال «إن هذا لم أره أبدا ولم أتلق أي اتصال من أي من عملائنا وشركائنا يشتكي فيه من قلة الوقود، بل ما نشهده اليوم هو ارتفاع في أسعار جميع المنتجات بشكل ينمو باطراد مع تزايد عدد السكان والتوسع الاقتصادي على المستوى العالمي».